الأمم المتحدة

A/60/722–S/2006/169

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
16 March 2006
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة الستون

البنود ١٤ و ١٥ و ٢٤ و ٣١ و ٣٨ و٤٨ و ٥٢ و ٥٧ و ٦٢ و ١٠٨ من جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

قضية فلسطين

آثار احتلال العراق للكويت وعدوانه عليها

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة

السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية

الرياضة بوصفها وسيلة لتعزيز السلام والتنمية

التنمية المستدامة

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

التنمية الاجتماعية بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة

التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

مجلس الأمن

السنة الحادية والستون

220306 210306 06-27380 (A)

رسالة مؤرخة ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أرفق طيه البيان الصحفي للدورة الثامنة والتسعين للمجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي التي عقدت في الرياض في ١ آذار/مارس ٢٠٠٦ (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق الجمعية العامة في إطار البنود ١٤ و ١٥ و ٢٤ و ٣١ و ٣٨ و ٤٨ و ٥٢ و ٥٧ و ٦٢ و ١٠٨ من جدول الأعمال ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) عبد العزيز ن. **الشمسي**
السفير
الممثل الدائم

مرفق الرسالة المؤرخة ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية]

البيان الصحفي للدورة الثامنة والتسعين للمجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

الرياض – المملكة العربية السعودية

١ صفر ١٤٢٧ هـ الموافق ١ آذار/مارس ٢٠٠٦م

عقد المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية دورته الثامنة والتسعين، يوم الأربعاء ١ صفر ١٤٢٧ هـ الموافق ١ آذار/مارس ٢٠٠٦م، في مدينة الرياض، برئاسة سمو الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان، وزير الخارجية في دولة الإمارات العربية المتحدة، رئيس الدورة الحالية للمجلس الوزاري، ومشاركة معالي عبد الرحمن بن حمد العطية، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وعبّر المجلس الوزاري، عن عميق مشاعر الحزن والأسى، لوفاة فقيد دولة الكويت، ومجلس التعاون، والأمتين العربية والإسلامية، الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح، وعن تقديره لما قدمه من مآثر جليلة، وعطاء كبير في بناء صرح مجلس التعاون، وتعزيز مسيرته وتطلعات شعوبه، ولدور الفقيد الراحل، المغفور له بإذن الله، في خدمة القضايا العربية والإسلامية، والأسرة الدولية.

كما عبّر المجلس الوزاري، عن عميق مشاعر الحزن والأسى، لوفاة فقيد دولة الإمارات العربية المتحدة، ومجلس التعاون، الشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم، تغمده الله بواسع رحمته وأسكنه فسيح جناته.

كما قدم المجلس الوزاري خالص التعازي والمواساة لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين، لوفاة نجله، المغفور له بإذن الله، سمو الشيخ فيصل، سائلا المولى عز وجل أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته، وأن يلهم حضرة صاحب الجلالة جميل الصبر والسلوان.

ورفع المجلس الوزاري أسمى آيات التهاني والتبريكات لحضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، لتولي سموه الكريم مقاليد الحكم في البلاد، والذي يتمثل فيه، حفظه الله، عهدا متواصلا لمسيرة البناء والعطاء، والعزة والتقدم، وتعزيز الأمن والاستقرار

لدولة الكويت وشعبها العزيز، ومواصلة تعزيز مسيرة مجلس التعاون، وتحقيق أهدافها السامية والتي شارك فيها، منذ قيام المجلس، مع إخوانه الكرام، قادة دول المجلس، للحفاظ على أمن المجلس، وتثبيت قواعده، وبما يرسخ الاستقرار والرخاء لشعوب المنطقة.

وعبّر المجلس الوزاري عن خالص تهانيه لحضرة صاحب السمو الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح، لتولي سموه منصب ولي عهد دولة الكويت، عاضدا أمينا في مسيرة دولة الكويت المباركة، نحو تعزيز الأمن والاستقرار ورخاء الشعب الكويتي الشقيق.

وأعرب المجلس الوزاري عن خالص تهانيه لصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، لتولي سموه منصب نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي.

كما عبّر المجلس الوزاري عن صادق تهانيه لسمو الشيخ ناصر المحمد الأحمد الصباح، لتولي سموه منصب رئيس مجلس الوزراء في دولة الكويت.

وعبّر المجلس الوزاري عن تهانيه الصادقة لمعالي الشيخ الدكتور محمد صباح السالم الصباح، لتولي منصب نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية في دولة الكويت.

كما عبّر المجلس الوزاري عن صادق تهانيه لتعيين سمو الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان، وزيرا لخارجية دولة الإمارات العربية المتحدة، معبرا عن ثقته التامة بأن سموه سيسهم، بشكل فاعل، مع إخوانه أصحاب السمو والمعالي أعضاء المجلس الوزاري، في دعم العمل المشترك لمسيرة مجلس التعاون المباركة.

وفي هذا الإطار أشاد المجلس الوزاري بالجهود الكبيرة التي بذلها سمو الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان، نائب رئيس مجلس الوزراء، ومعالي راشد عبد الله النعيمي، مع إخوانهم أعضاء المجلس الوزاري في كل ما تحقق للمجلس من خطوات إيجابية وثبات وتطور، منذ إنشاء مجلس التعاون، في كافة مجالات التعاون المشترك لدول المجلس.

وأكد المجلس الوزاري أن ما يملكه أصحاب السمو والمعالي من خبرة وتمرس سيكون له أكبر الأثر في تعزيز الأمن والاستقرار، والرخاء، لشعبي البلدين الشقيقين، ولمواصلة مسيرة مجلس التعاون المباركة، في ظل القيادة الحكيمة لكل من دولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة الكويت.

واستعرض المجلس الوزاري ما تحقق في مسيرة التعاون المشترك، منذ الدورة الماضية، في عدد من المجالات، وتطورات القضايا السياسية والأمنية، الإقليمية والدولية.

في مجال الشؤون الاقتصادية، أطلع المجلس الوزاري على تقارير ومحاضر عدد من اللجان الوزارية، وتقارير عن العمل الاقتصادي المشترك.

فقد أطلع المجلس على ما توصلت إليه لجنة التعاون الكهربائي في اجتماعها الثامن عشر، الذي عقد خلال شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، من توصيات شملت مساهمات الدول في مشروع الربط الكهربائي، وتعزيز قاعدة المعلومات الكهربائية والمالية، ومباشرة التطبيق التجريبي للمواصفات الكهربائية والمائية المعتمدة، وإقامة ورشة عمل عن ترشيد المياه ضمن فعاليات الأسبوع الخليجي للمياه في آذار/مارس ٢٠٠٦.

كما أطلع على ما توصلت إليه لجنة التعاون المائي في اجتماعها الرابع، الذي عقد خلال شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، من توصيات بشأن متابعة الدراسة التفصيلية للربط المائي بين دول المجلس وتحديد أولويات الأبحاث المرتبطة بالتحلية وكيفية تمويلها. ووافق المجلس على ما أوصت به هاتان اللجنتان من دمجهما في لجنة واحدة تسمى لجنة التعاون الكهربائي والمائي.

وفيما يخص التعاون البترولي أطلع المجلس على محضر الاجتماع السادس والعشرين للجنة التعاون البترولي، الذي عقد خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، وما اتخذته اللجنة بشأن استكمال دراسة إنشاء مركز الدراسات الاستراتيجية وأبحاث الطاقة لدول مجلس التعاون، وتوصيات فريق الطاقة بدول المجلس ومجموعة العمل المكلفة بمتابعة الاتفاقيات الدولية حول تغير المناخ، والتعاون في مجال مشاريع التعدين في دول المجلس وعرضها على القطاع الخاص فيها، والتعاون الخليجي الأوروبي، والخليجي – الصيني، في مجال الطاقة.

واطلع المجلس على محضر الاجتماع الرابع والعشرين للجنة التعاون الصناعي، الذي عقد خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، وما تناوله من موضوعات بشأن الأمانة الفنية لمكافحة الإغراق، وإعداد استراتيجية تصديرية شاملة لصادرات دول المجلس، وإعداد اللائحة التنفيذية لقانون التنظيم الصناعي الموحد لدول المجلس.

واطلع على محضر الاجتماع الثالث والثلاثين للجنة التعاون التجاري، الذي عقد خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، وما تناوله من موضوعات منها مناقشة معوقات التبادل التجاري وإنشاء هيئة خليجية للتجارة الإلكترونية، وتفعيل عمل لجنة رؤساء الهيئات والأسواق المالية ولجنة منظمة التجارة العالمية في إطار مجلس التعاون.

وتنفيذا لقرار المجلس الأعلى في دورته السادسة والعشرين، التي عقدت خلال شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، المتعلق بمشروع تكامل قطاعات النقل بين دول المجلس، وجه المجلس الوزاري بتكليف لجنة النقل والمواصلات بدراسة الموضوع من كافة جوانبه وعرض النتائج على المجلس الوزاري.

واطلع المجلس على ما رفعته الأمانة العامة من تقارير متابعة عن الدراسة التفصيلية لمشروع الربط المائي بين دول المجلس ودراسة مشروع سكة حديد للربط بين دول المجلس.

وفيما يتعلق بعلاقات دول المجلس مع الدول والمجموعات الدولية، اطلع المجلس الوزاري على مذكرة الأمانة العامة حول هذا الموضوع، ورحب بالنتائج الإيجابية التي تم تحقيقها، حتى الآن، في المفاوضات بين دول المجلس وجمهورية الصين الشعبية.

وفي مجال شؤون الإنسان والبيئة، اطلع المجلس الوزاري، على ما تم من إجراءات، وآليات، تنفيذية، داخلية، للدول الأعضاء، بخصوص تنفيذ قرارات المجلس الأعلى بشأن مد الحماية التأمينية لمواطني دول المجلس العاملين في غير دولهم.

وحرصا من المجلس الوزاري على تعزيز أنظمة التأمينات الاجتماعية، ودعم أجهزة التقاعد المدني، في دول المجلس، تم تكليف لجنة التعاون المالي والاقتصادي بمتابعة المقترح الخاص بإنشاء صندوق استثماري مشترك لأجهزة التقاعد المدني والتأمينات الاجتماعية فيما بين دول المجلس.

واطلع المجلس الوزاري على الخطوات التي تمت لمتابعة قرارات المجلس الأعلى الخاصة بالتعليم، وأبدى المجلس الوزاري ارتياحه للدور الذي تضطلع به الحركة الكشفية في أوساط الشباب في دول مجلس التعاون، بالإضافة لمساهماتها في العمل التطوعي، والأعمال الإنسانية، داخل دول المجلس وخارجها.

وفي المجال العسكري، اطلع المجلس الوزاري على سير التعاون العسكري في مجالاته المختلفة، ومن بينها ما يتعلق ببدء دراسة مقترح خادم الحرمين الشريفين الخاص بتطوير قوة درع الجزيرة، وسير العمل في المشاريع العسكرية المشتركة الخاصة بالاتصالات المؤمّنة وحزام التعاون.

وعبر المجلس عن ارتياحه لما تم من إجراءات ودراسات، وأكد على أهمية استكمال بقية الجوانب المتعلقة بمجالات التعاون العسكري في ضوء القرارات الصادرة بشأنها.

وفي مجال التنسيق والتعاون الأمني استعرض المجلس مذكرة الأمانة العامة حول مسار التنسيق والتعاون الأمني، في فترة ما بين دورته السابقة وهذه الدورة، وأبدى ارتياحه لما اتخذته الدول الأعضاء من إجراءات تنفيذية لجمل القرارات، وخاصة منها ما يتعلق بتفعيل الآليات المقرة لمكافحة الإرهاب، وتكثيف الاتصال وتبادل المعلومات بين الأجهزة الأمنية في الدول الأعضاء، إلى جانب المراحل التي قطعت بشأن إصدار الدول الأعضاء للبطاقة الوطنية (البطاقة الذكية) المتعددة الاستخدامات، والتي بواسطتها ستكتمل حلقة تنقل المواطنين بين

الدول الأعضاء، مما يُسهل حركة التنقل وزيادة حجم التبادل التجاري، وانسياب السلع بين دول المجلس.

وبشأن موضوع مكافحة الإرهاب، نوه المجلس الوزاري بيقظة رجال الأمن السعودي، وتوفيقهم بفضل الله في القضاء على فلول الإرهابيين الهاربين وإحباط المحاولة الإرهابية في مدينة بقيق التي استهدفت منشأة اقتصادية وطنية كبرى يعود نفعها على جميع أبناء الشعب.

وأكد المجلس الوزاري على ضرورة الجهود الإقليمية، والدولية، تنفيذا لقرار مجلس الأمن رقم ١٣٧٣ لعام ٢٠٠١م، بشأن مكافحة الإرهاب، والتأكيد على الالتزام بتنفيذ القرارات الأخرى، ذات الصلة، والعمل على تأييد المقترح الخاص بإنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب، تحت مظلة الأمم المتحدة.

وتابع المجلس الوزاري، بقلق بالغ، لما تم نشره في بعض الصحف الغربية، ومن سار على نهجها، من رسوم ساخرة، تسيء للنبي الكريم عليه أفضل الصلاة والسلام. ويرى المجلس أن ما تم نشره من رسومات، مشينة ومسيئة للإسلام، قد تجاوز حرية التعبير والصحافة، ويستفز مشاعر المسلمين، ويشكل انتهاكا للقيم والأخلاق الإنسانية، وكافة الأديان والمواثيق والأعراف الدولية. ويؤكد المجلس على ضرورة احترام الأنبياء والرسل، وعدم الإساءة إليهم، ونبذ التطرف والعنف والحقد والكراهية والعنصرية.

وإذ يدين المجلس الوزاري جميع أعمال العنف التي صاحبت ذلك، يؤكد المجلس تأييده لموقف منظمة المؤتمر الإسلامي في الخطوات التي اتخذتها لمعالجة هذا الموضوع، وأن يكون هناك محاسبة ومرجعية دولية للأعمال التي تستهدف الاستهانة بالأنبياء والمقدسات، على أن يكون ذلك ضمن إطار حقوق الإنسان بالأمم المتحدة.

ورحب المجلس الوزاري بالبيان المشترك الصادر عن اجتماع المائدة المستديرة الذي عقد بمدينة الدوحة والذي دعا إليه كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة لمناقشة الأزمة التي أثارها نشر رسومات كاريكاتورية مهينة للنبي محمد صلى الله عليه وسلم، الذي دعا إلى ممارسة حرية التعبير بمسؤولية وألا تستخدم كذريعة للتحريض على الحقد أو العنف أو إهانة المعتقد الذي تؤمن به أية جماعة إيمانا راسخا، وبعزم المشاركين بصياغة استراتيجية مشتركة لتجاوز الأزمة والحيلولة دون تكرارها، ودعم التسامح والاحترام المتبادل بين الأديان والمجتمعات، والطلب من الأمين العام للأمم المتحدة توجيه اهتمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن والاتحاد الأوروبي إلى هذه الوثيقة. كما أشاد المجلس الوزاري بانعقاد اجتماعات اللجنة الرفيعة المستوى لتحالف الحضارات في الدوحة بدولة قطر، وبالتوصيات

التي تضمنت عددا من النداءات الدولية لتعزيز تحالف الحضارات وتوفير أطر ووسائل تعزيزها لخلق مناخ الثقة بين الحضارتين الغربية والإسلامية.

وبحث المجلس الوزاري عددا من القضايا السياسية الهامة، المطروحة على الساحتين الإقليمية والدولية، وأكد، مجددا، على مواقفه المعروفة والثابتة منها، وذلك على النحو التالي:

فيما يتعلق بقضية احتلال إيران للجزر الثلاث (طنب الكبرى، وطنب الصغرى، وأبو موسى)، التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، أكد المجلس الوزاري على:

* دعم حق دولة الإمارات العربية المتحدة في سيادتها على جزرها الثلاث (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى)، وعلى المياه الإقليمية، والإقليم الجوي والجرف القاري، والمنطقة الاقتصادية الخالصة للجزر الثلاث، باعتبارها جزءا لا يتجزأ من دولة الإمارات العربية المتحدة.

* التعبير عن الأسف لعدم إحراز الاتصالات، مع جمهورية إيران الإسلامية، أية نتائج إيجابية، من شأن التوصل إلى حل لقضية الجزر الثلاث، وبما يُسهم في تعزيز أمن واستقرار المنطقة.

* النظر في كافة الوسائل السلمية التي تؤدي إلى إعادة حق دولة الإمارات العربية المتحدة في جزرها الثلاث.

* دعوة جمهورية إيران الإسلامية، للاستجابة لمساعي دولة الإمارات العربية المتحدة والمجتمع الدولي، لحل القضية عن طريق المفاوضات المباشرة، أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية.

وفي الشأن العراقي، تابع المجلس الوزاري تطورات الأحداث على الساحة العراقية، وعبَّر عن مواقفه منها، على النحو التالي:

- الترحيب بنتائج الانتخابات التشريعية، والجهود الجارية التي تلتها، والإجراءات الإيجابية لاستكمال العملية السياسية، ودعوة كافة القوى العراقية إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية، دائمة، واسعة التمثيل، لا تستثني أي طائفة، لسرعة تحقيق الأمن والاستقرار في العراق، وسعيا لتمكين العراق من إدارة شؤونه بنفسه، وعودته عضوا فاعلا في محيطه العربي والدولي.

- إدانة أعمال العنف، والجرائم الإرهابية، والاعتداءات، التي حدثت مؤخرا في العراق، والتي استهدفت الأماكن المقدسة ودور العبادة.

- يؤكد المجلس الوزاري استنكاره البالغ لما يجري في العراق، ويهيب بجميع القوى الوطنية في العراق بكل انتماءاتها الوقوف قلبا ويدا واحدة أمام محاولات التفريق والفتنة الطائفية.

- التأكيد على استمرار دول المجلس الالتزام بما تعهدت الإسهام به في إطار إعادة إعمار العراق.

- التعبير، مجددا، عن الأسف والإدانة لعمليات القتل الجماعي، المتعمد، لأبناء الشعب العراقي، والأسري والمحتجزين من مواطني دولة الكويت، وغيرهم من رعايا الدول الأخرى، والتي ارتكبها النظام العراقي السابق، ولما لا يزال يتم اكتشافه من مقابر جماعية، تُجسم الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان، والمبادئ الإسلامية، والأخلاقية، والقيم العربية الأصيلة.

- التأكيد، مجددا، على ترحيب دول المجلس بالتعاون القائم بين دولة الكويت، وجمهورية العراق، بشأن ما تعرض له البلدان من معاناة، من جراء الممارسات اللاإنسانية التي انتهجها النظام العراقي السابق، تجاه الشعبين الشقيقين، الكويتي والعراقي.

- حث الأمم المتحدة على مواصلة جهودها لإنهاء ما تبقى من قضايا، غير محسومة، كإعادة الممتلكات الكويتية، والأرشيف الوطني لدولة الكويت، التي استولى عليها النظام العراقي السابق، والتعرف على مصير الأسرى الكويتيين، وغيرهم من رعايا الدول الأخرى.

واستعرض المجلس الوزاري تطورات الأحداث على الساحة الفلسطينية، ومستجدات عملية السلام في الشرق الأوسط، وأكد على ما يلي:

- تهنئة فخامة الرئيس محمود عباس، على نجاح الانتخابات التشريعية الفلسطينية، ونتائجها، باعتبارها خيارا شعبيا، يجب احترامه، ودعوة المجتمع الدولي إلى احترام وتقدير رغبة الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وممارسة خياراته.

- التطلع إلى تجاوب دولي مع هذه التطورات، والضغط على إسرائيل من أجل السير في طريق السلام العادل، والشامل، في المنطقة.

- دعوة كافة القوة الفلسطينية إلى وحدة الصف، والمواقف، لمواجهة المرحلة القادمة، وبما يؤدي إلى تحقيق إقامة الدولة الفلسطينية، المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وذلك من خلال المفاوضات لتنفيذ خارطة الطريق، والتزام الجانبين بالتعهدات،

وبالاتفاقات الموقعة، وقرارات الشرعية الدولية، للتغلب على الصعوبات التي تواجه الجانبين، الفلسطيني والإسرائيلي، للقبول المشترك، واستئناف المفاوضات.

- مطالبة الحكومة الإسرائيلية بالكف عن استمرار ممارسة الاعتداءات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، وانتهاج أساليب الحصار الاقتصادي.
- دعوة المجتمع الدولي إلى استمرار تقديم المساعدات المالية للفلسطينيين، وألا يُعاقب الشعب الفلسطيني على اختياره النهج الديمقراطي.
- يؤكد المجلس الوزاري دعمه للجهود الرامية إلى تقريب وجهات النظر على الساحة الوطنية الفلسطينية حتى لا تعصف الخلافات السياسية بمصالح الشعب الفلسطيني، وقناعته بأن الاستقرار في المنطقة يستدعي دعم المجتمع الدولي للمؤسسات الوطنية الفلسطينية واحترام الجميع لقرارات الشرعية الدولية.
- الترحيب بقرار الاتحاد الأوروبي استئناف تقديم المساعدات بقيمة ١٢٠ مليون يورو لمساعدة الفلسطينيين للتغلب على تكاليف معيشتهم.
- مطالبة المجتمع الدولي، وخاصة الإدارة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، واللجنة الرباعية الدولية، إلى عدم استباق الأحداث، وإصدار الأحكام المتسرعة على الحكومة الفلسطينية الجديدة، والعمل على مساعدتها.
- دعوة المجتمع الدولي، مجددا، بالعمل على جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل، بما فيها منطقة الخليج، ومطالبة إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وإخضاع كافة منشآتها النووية لنظام التفتيش الدولي. وإذ يعرب المجلس الوزاري عن قلقه البالغ من مخاطر انتشار أسلحة الدمار الشامل، يدعو إلى حل هذه القضية حلا سلميا في إطار نظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفي الشأن اللبناني، وتطورات عمل لجنة التحقيق الدولية، أكد المجلس الوزاري على ما يلي:

- حرص دول المجلس على تأييد ودعم الاستقرار السياسي، والأمني، والاقتصادي، للشعب اللبناني الشقيق.
- دعوة القوة الفاعلة، في لبنان، على العمل معا لتجاوز الأزمات، ورأب الصدع، وبما يحفظ وحدة لبنان، ويوفر الأمن والاستقرار.

- دعوة الجانبين اللبناني، والسوري، على الحوار بين البلدين الشقيقين، الجارين، وبما يحفظ الأمن والاستقرار لأراضي البلدين، سوريا ولبنان.
- حث الأسرة الدولية على سرعة إنجاز معرفة مرتكبي جريمة مقتل الرئيس الحريري، والذين نفذوا سلسلة الاغتيالات الأخرى في لبنان، وتقديمهم للعدالة.

واستعرض المجلس الوزاري تطورات الوضع في السودان، وتفاقم الأزمة الإنسانية، الخطيرة، في إقليم دارفور بغرب السودان، وأشاد المجلس بالجهود التي تبذلها الحكومة السودانية لحل الأزمة في الإقليم. وحث المجلس الوزاري المجتمع الدولي لبذل المزيد من الجهود، للمساعدة في حل الأزمة، وبما يؤدي إلى تحقيق الأمن والسلام للشعب السوداني الشقيق.

ورحب المجلس الوزاري بتعيين سعادة الدكتور/عبد الله عقله الهاشم، من دولة الكويت، أمينا عاما مساعدا لشؤون الإنسان والبيئة، لمدة ثلاث سنوات، ابتداء من الأول من شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، متمنيا لسعادته دوام التوفيق والنجاح في مهامه.

صدر في الرياض
يوم الأربعاء، ١ صفر ١٤٢٧هـ
الموافق ١١ آذار/مارس ٢٠٠٦م